

الرقم الصعب

عقوبات الكونغرس وأزمات المنطقة

■ **إنعام خزويي**

أقرّ الكونغرس الأميركي منتصف الشهر الأخير من العام الماضي عقوبات على المصارف التي تتعامل مع حزب الله، الذي تصنفه الولايات المتحدة «منظمة إرهابية». وبموجب هذا القرار سيتوجّب على الرئيس الأميركي «اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض عقوبات على المؤسسات المالية الأجنبية التي تتعامل مع الحزب أو تبيّض أموالاً لحسابه». كما يطلب من الإدارة الأميركية أن تقدّم إلى الكونغرس سلسلة من التقارير لإلقاء الضوء على النشاطات الدولية لحزب الله، وخصوصاً في أميركا اللاتينية وأفريقيا وفي آسيا.كما سيتوجب على السلطة التنفيذية في واشنطن تحديد الدول التي تدعم حزب الله أو تلك التي يملك فيها الحزب قاعدة لوجستية مهمة.

شكل هذا القرار، الذي تبدو جلية أبعاده وأهدافه السياسية، وسط الصراعات التي تشهدها المنطقة، تحدياً كبيراً للقطاع المصرفي اللبناني. ورغم أنّ أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله أكد بعد أيام على صدور العقوبات المذكورة أنه لا توجد حسابات لحزب الله في المصارف اللبنانية، وهذا ما أكدته بدورها مصادر مصرفية في أكثر من مناسبة، آخرها ما أكده رئيس جمعية أمية المصارف جوزيف طربيه بأن حزب الله يتجنّب إخراج المصارف بصورة مطلقة، وهو يقول إذا كان هناك أيّ حرج في أي عمل، يرضّ القطاع المصرفي، فيقوموا بواجباتكم، ولا تعطلوا أيّ اعتبار آخر يبسيء إلى العمل المصرفي، الذي هو ثروة لبنان والعالمين»، إلا أنّ هذا الأمر يتطلب معالجة دقيقة إذ أنّ أيّ مصرف في العالم لا يستطيع مخالفة طلبات السلطات المالية الأميركية المسيطرة حتى اليوم على جميع العمليات المصرفية في العالم، لا سيما أنّ الدولار الأمريكي ما زال يمثل أكثر من 67 في المئة من العمليات التجارية في العالم، ما يضع المصارف المشتبه بتعاملها مع أي جهة أو شخص يوضع اسمه على لائحة «أوفاك» في دائرة الخطر الذي قد يصل إلى حد إخراجها من المنظومة المالية الدولية، ما يحتم على المصارف تنفيذ الطلبات الأميركية للحفاظ على استمرارية التعامل معها من خلال البنوك المرسلة أو أية عملية تجارية أخرى.

وتكمن صعوبة تطبيق هذه الإجراءات في أنها تضر حسابات صغيرة لأشخاص عاديين تحت المراقبة، لمجرد أنّ هؤلاء يؤيدون أو ينتمون إلى البيئة المؤيدة لحزب الله، ما يعني أنّ هذه العقوبات تطالون أشخاصاً وتعاقبهم على رأيهم السياسي وإنّ كانوا لا يدعمون الحزب مالياً، بحسب ما يفيد مصدر متابع للملف. ويقول: «هناك تواصل دائم بين المصارف اللبنانية والسلطات الأميركية ولكن لا يجوز أن يحاسب أيّ شخص لمجرد أنّ انتماءه السياسي مؤيد لهذا التوجه أو ذاك طالما إيراداته نظيفة وعملياته المالية شفافة». ويذهب مراقبون إلى أبعد من ذلك في تحليلاتهم لخلفيات القرار الذي يرون أنه مرتبط

بوتيرة تسارع الأحداث في المنطقة، لا سيما بعد التوقيع على الاتفاق النووي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخمسة زائداً واحداً والذي قضى بتسليم طهران أموالاً لها كانت محتجزة. ذلك الاتفاق الذي حاولت السعودية عرقلته بشتى الوسائل وهي التي كانت قد وضعت عتة مؤسسات استثمارية و12 قيادياً في حزب الله على لائحة الإرهاب، معتبرة أنّ الحزب «يقوم بنشر الفوضى وعدم الاستقرار».

وفي هذا السياق، لا يخفى أنّ هناك جهداً دولياً لتحديد المنظمات الإراهية، على خلفية تمدّد الإرهاب المتطرف في العالم والمنطقة، لا سيما في سورية والعراق. وفي ضوء استمرار الخلافات الروسية-الأميركية حول تصنيف تلك المنظمات، تحاول الأطراف الإقليمية الاستثمار في هذا الخلاف وفرض تصوراتها الأحادية حول الإرهاب والدول والمنظمات الراجعة له. وعلى هذا الصعيد، شهدنا خلال الأسابيع الماضية تبادل اتهامات بين محوري الرياض وطهران في ملف دعم الإرهاب. كما جاءت التطورات المرتبطة بإعدام الشيخ نمر باقر النمر لتزيد من احتدام الصراع الإقليمي. وبدأ خطاب السيد نصر الله الأخير حاسماً حيال التكهّنات بشأن استمرار هذا الصراع الذي يبدأ عند الأحداث الدومية في سورية واليمن، ولا ينتهي عند أتباع القوتين الإقليميتين سياسة حافة الهاوية في سوق النفط.

الأخطر من كلّ ذلك، هو الكلام عن تبادل اغتيالات بين المحورين، لا سيما أنّ هناك من ربط بين حادثتي استشهاده عميد الأسرى المحرّرين القطار وبين استهداف متزعم تنظيم جيش الإسلام الإرهابي زهران علوش، وأنّ كان الفارق بين الرجلين وتاريخهما ودورهما شاسعاً جداً. فإذا كان محور المقاومة الذي تتزعمه طهران ينظر إلى علوش على أنه متزعم فصائل إرهابي، فإنّ المحور المناهض له، والذي يشير البعض إلى اعتباره حاصل جمع بين مصالح بعض الأنظمة العربية و«إسرائيل»، ينظر إلى عملية اغتيال القطار بالعين ذاتها.

أمام هذا المشهد، تبدو المحاولات السعودية واضحةً للصاق تهمة الإرهاب بحزب الله، وحشد ما سميّه البعض «جهود الدول الستية» للتعصدي له تحت زرائع «مكافحة الإرهاب». أما واشنطن التي تعيش انفصاماً سياسياً بين الكونغرس وإدارة الرئيس أوباما حيال عدد من القضايا، فيبدو أنّ هناك من ينسجم مع رؤية «حلف المصالح» الذي بدأ يتشكل، ليس فقط ضدّ من يحارب «إسرائيل» على الأرض، بل ضدّ كلِّ من لا يزال يصرّ على اعتبار «إسرائيل» عدواً، ولو كان مواطناً لا ناقة له ولا جعلاً في صراع الأقطاب الإقليمي والدولي.

صورة منبثاق سفينةالبحرية الأمريكية فيالبحر الأبيض المتوسط، فيالبحر المتوسط، 11 أكتوبر 2015

البناء

الشركات النفطية الكبرى تخفض الاستثمارات مجدداً في 2016

مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في أحد عشر عاماً، تواجه الشركات العالمية الكبرى المنتجة للنفط والغاز أطول فترة من انخفاض الاستثمارات خلال عقود لكن من المتوقع أن تلجأ إلى مزيد من الاقتراض للحفاظ على مستويات توزيعات الأرباح التي يطلبها المستثمرون.

وعند نحو 37 دولاراً للبرميل، فإنّ أسعار النفط تقل كثيراً عن 60 دولاراً وهو المستوى الذي تحتاجه شركات مثل «توتال» و«شنتات أويل»، و«بي.بي» لِموازنةِ نفقاتها والتي عشرين شهراً الماضية. وتعارض الشركات الأخرى في القطاع أيضا خفض توزيعات الأرباح للمساهمين ومن بينهم أكبر صناديق المستثمرين.

ومع إقرار حفنة فقط من المشروعات الكبيرة خلال في 2015، ومن بينها مشروع «أبوماتوكس» لشغل في خليج المكسيك ومشروع حقل «يوهان سفيردروب» العلاقات لشنتات أويل في بحر الشمال والذي يتكلف 29 مليار دولار، من المرجح أيضا أن يشهد عام 2016 الموافقة على مشروعات استثمارية كبرى قليلة.

ومن بين المشروعات التي ربما ترى الضوء

على «بي.جي جروب» قديماً. وتشير تقديرات «ريشستاد إنرجي» للاستشارات ومقرها أوسلو إلى أنّ من المتوقع انخفاص الاستثمارات العالمية في النفط والغاز إلى 522 مليار دولار في 2016 مسجلة أدنى مستوياتها في ست سنوات بعدما هبطت إلى 595 مليار دولار في 2015.

وقال بورنشر تونهوجن نائب الرئيس لأسواق النفط والغاز لدى «ريشتاد إنرجي» في تصريح: «ستكون تلك المرة الأولى منذ هبوط أسعار النفط في عام 1986 التي نرى فيها انخفاض الاستثمارات لعامين متاليين.»

وبالنسبة إلى الأنشطة التي ستستمر فستكون تلك التي تدرّ الأرباح العائلات. لكن مع انخفاض نسبة الدين إلى حقوق المساهمين نسبيا في القطاع إلى نحو 20 في

المتة أو أقلّ، تشير مصادر في صناعة النفط والغاز إلى أنّ الشركات ستلجأ إلى مزيد من الاقتراض لتغطية النقص في الإيرادات بهدف الحفاظ على مستويات توزيعات الأرباح. ولم تخفض «شل» مستويات توزيعات الأرباح منذ عام 1945 وهو تقليد لا تريد إدارتها الحالية تغييره. وتعارض الشركات الأخرى في القطاع أيضا خفض توزيعات الأرباح للمساهمين ومن بينهم أكبر صناديق المستثمرين. ومن بينهم أكبر صناديق المستثمرين.

ومع إقرار حفنة فقط من المشروعات الكبيرة خلال في 2015، ومن بينها مشروع «أبوماتوكس» لشغل في خليج المكسيك ومشروع حقل «يوهان سفيردروب» العلاقات لشنتات أويل في بحر الشمال والذي يتكلف 29 مليار دولار، من المرجح أيضا أن يشهد عام 2016 الموافقة على مشروعات استثمارية كبرى قليلة.

ومن بين المشروعات التي ربما ترى الضوء

إيران ستزيد إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميا

أعلن وزير النفط الإيراني بيجن نامدار زئكتة أنّ بلاده ستزيد إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميا حيث أنها تسعى إلى استعادة حصتها في السوق العالمية للنفط ولا تريد الإخلال بهذه السوق.

وأوضح زئكتة في تصريح أمس أنّ زيادة إنتاج النفط ستكون عبر مرحلتين. «في المرحلة الأولى ستزيد الإنتاج بواقع» 500 برميل يوميا بعد أسبوع من إلغاء الحظر الغربي وستزيد الإنتاج بواقع 500 برميل أخرى يوميا في المرحلة الثانية بعد ستة أشهر من إلغاء الحظر.»

ودعا زئكتة الجامعات الإيرانية إلى التعاون مع الجامعات الأجنبية والشركات التي تمتلك التقنيات الحديثة في العالم لتسويق التقنيات الحديثة لصناعة النفط. مشيرا إلى أنّ إيران لديها تقنيات للمصنعات النفطية الخفيفة وصناعة البتروكيماويات.

يذكر أنّ إيران تنتج حاليا أكثر من 4.2 ملايين برميل نفط يوميا.

اعلن وزير النفط الإيراني بيجن نامدار زئكتة أنّ بلاده ستزيد إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميا

ارتفاع القيمة السوقية للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى 134 مليار ليرة نهاية 2015

سوق دمشق للأوراق المالية DSE Damascus Securities Exchange



الجلسة الواحدة خلال العام يقارب 42 الف سهم ويمتوسط قيمة تداول 6 ملايين ليرة تقريبا وذلك على مدى 199 جلسة مقارنة مع 167 جلسة خلال العام 2014 بمتوسط حجم تداول 152 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 20 مليون ليرة

البورصات العربية تخسر 12 في المئة من قيمتها

وسجلت البورصة المصرية العام الماضي أكبر نسبة تراجع عربيا وناهزت 21.8 في المئة، تلتها البورصة السعودية، وهي الأكبر عربيا، وبورصة دبي ب 17.1 في المئة و16.5 في المئة على التوالي، وكادت بورصة فلسطين الاستثناء العربي الوحيد، إذ زادت مؤشرها العام في 2015 بنسبة 3 في المئة. وانخفضت مؤشرات بورصات البحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت بنسب تراوحت بين 14 و 16 في المئة، وكانت حال بورصة أبو ظبي الأقل سوءا خليجيا، حيث انخفضت بنسبة 5.6 في المئة. وسجلت باقي البورصات العربية انخفاضات دون 5 في المئة، باستثناء بورصة الدار البيضاء التي تراجع مؤشرها بنسبة 7.8 في المئة.

ولم يكن انخفاض أسعار النفط بنحو 60 في المئة منذ صيف عام 2014 هو العامل الوحيد لتراجع أداء البورصات العربية في 2015، فقد تضررت الأخيرة من التباطؤ في تعافي الاقتصاد

سوق دبي للأوراق المالية

سوق لندن للأوراق المالية

سوق نيويورك للأوراق المالية

سوق فرانكفورت للأوراق المالية

سوق هونغ كونغ للأوراق المالية

أعلنت سلطة عُمان تخفض الإنفاق في موازنتها لعام الجديد بنسبة 15.6 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وأرجع وزير المالية في السلطة، دوشين بن إسماعيل البلوشي سبب الخفض لتراجع أسعار النفط، موضحاً أنّ خفض الإنفاق لن يمنع العجز الذي يتوقع أن يبلغ نحو ثمانية مليارات وستمائة مليون دولار.

وفي حين لم يفصح عن طبيعة الإجراءات التي ستستخدمها الحكومة لسدّ العجز، لفت البلوشي إلى أنّ الوزارة ستستمر لاحقاّ ببيان مفضلاً بشأن الميزانية، متوقعا أن يبلغ حجم الإنفاق للسنة المالية الحالية نحو ثلاثين مليار دولار.

وتسهم إيرادات النفط، التي تراجعَت بشكل حاد منذ حزيران 2014، بنسبة 46 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان التي أعلنت الإبقاء العُماني على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنويع اقتصادها، والحدّ من اعتمادها على عائدات النفط، ووافق مجلس الوزراء العُماني من حيث المبدأ على تخفيضات في الإنفاق، وزيادة في الضرائب، وإصلاحات لدعم الوقود لتوفير أموال، من دون أن يصدر أرقاماً مفصلة.

وعمدت الحكومة العمانية إلى زيادة إصدار السندات بالعملية المحلية، وقال مسؤولون إنّ السلطة قد تصدر أيضاً أول سندات دولية لها منذ عام 1997. يذكر أنّ الاقتصاد العُماني يعتمد على إنتاج 900 ألف برميل من النفط يوميا، تصدر منها 885 ألف برميل يوميا، ويبلغ سعر خام عمان 45.7 دولارا في تشرين الأول 2015.

السنة السابعة / الاثنين / 4 كانون الثاني 2016 / العدد 1971 Seventh year / Monday / 4 January 2016 / Issue No. 1971

الشركات النفطية الكبرى تخفض الاستثمارات مجدداً في 2016

قيمتها 54 مليار دولار، التركيز على سوق الغاز الطبيعي المسال المغربية وعلى إنتاج النفط في المياه العميقة، وبصفة خاصة في البرازيل وهي مجالات تحفل الشركة فيها مركزا رائدا، ومع أولويات مماثلة تركز «بي.بي» بشكل متزايد على خليج المكسيك ومصر حيث وافقت على مشروع بقيمة 12 مليار دولار في 2015.

وقال وارن إنه بينما تمّ الاستغناء بالفعل عن عشرات الآلاف من الوظائف في 2015 فمع

المستقبل، فإنّ الشركات ستلجأ إلى مزيد من الاقتراض للحفاظ على مستويات توزيعات الأرباح التي يطلبها المستثمرون.

وأعلن بريندان وارن محلل شؤون النفط والغاز لدى «بي.إم. أو كابتال ماركيتس» إنه بعد نمو سريع في النصف الأول من العقد حينما كانت أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل من

التقلص، والتراجع على تلك الأنشطة الآن على الأنشطة الأعلى ربحية. وأضاف: «تريد الشركات تقليص حجم أنشطتها والتركيز على تلك الأنشطة التي تدر أعلى عائد على رأس المال.» وتعتزم «شل» التي تخطط لاستكمال استخوانها على «بي.جي» في شباط في صفقة

تقليص الشركات لتشطتها.

ومع خفض الإنفاق من خلال إلغاء أو تأخير مشروعات فإنّ الشركات ستشهد أيضا تقليص النفقات أن خلال المدة المتعاقدين على مزيد من الخفض في الأسعار. وعلى سبيل المثال فإنّ التكلفة السنوية لاستخدام مركب حفر هبطت إلى 332 ألف دولار في المتوسط في 2015، مقارنة مع 405 آلاف دولار في 2014.

ويشكل خفض الاستثمارات أثناء سيطرة شركات الخدمات والمقاولات والتي تشهد تقلص أنشطتها. ولكن مع الموافقة على مشروعات قليلة وتطوير حقول قليلة وتقلص أعمال الصيانة فإنّ الشركات تخاطر بنموها.

وقال مسؤول رفيع في شركة نفطية أوروبية كبرى في تصريح: «عليك أنّ تتمالك أعضاءك.

إذا خفضت أكثر من اللازم فسيفك من الصعب للغاية الاستفادة من تعافي الأسعار عندما يحدث.»

وأدى هبوط أسعار النفط إلى فقدان الشركات إيرادات بعمليات الدولارات رغم أنّ الأرباح تتجه إلى الانسحاب على مناسبتين من ذوي الميزانيات الأقل مرونة ظلما الحال في استخوان «شل» المزعم على «بي.جي».

الدولي الإسلامي بقيمة 153 مليون ليرة ومن ثم سهم بنك قطر الوطني بقيمة 149 مليون ليرة.

وأشار حمدان إلى أنّ السهم الأكثر ارتفاعا من حيث تغير قيمه كان سهم الشركة الأهلية للزيوت النباتية بارتفاع قدره 30.68 في المئة خلال عام 2015 في حين أنّ السهم الأكثر انخفاضاً كان سهم الشركة السورية الوطنية للتأمين بانخفاض قدره 17.45 في المئة.

وذكر أنّ عدد الحسابات الخاصة بالاستثمار التي فتحت في مركز المفاصة والحفظ المركزي خلال عام 2015 بلغ نحو 868 حسابا وبذلك يصعب العدد الكلي لحسابات الاستثمار المفتوحة في السوق نحو 36 ألف حساب استثماري وليكون عدد المساهمين في جميع الشركات المدرجة في السوق نحو 55 ألف مساهم.

وكان مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية احتل المرتبة الثانية من حيث الأداء بين البورصات العربية عن الربع الثالث لعام 2015.

سوق لندن للأوراق المالية

أعلنت موسكو أنها سترفع شكوى ضدّ أوكرانيا بسبب تخلفها عن دفع دين مستحق لها بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وذلك بامر من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ كيف «في حالة تخلف عن الاداء» بخصوص التزاماتها حيال موسكو وسيتم بدء إجراءات قضائية.

وأضافت الوزارة في بيان إنّ «وزارة المالية الروسية بدأت الإجراءات اللازمة لرفع شكوى فورية ضدّ أوكرانيا، مضيفة أنّ الشكوى ستقدم أمام محكمة بريطانية.

وأعلنت أوكرانيا رسميا لالمضي أنها لن تسدد ثلاثة مليارات دولار إلى روسيا، بعدما تعذر التوصل إلى اتفاق بين البلدين لإعادة هيكلة هذا الدين، ورغم تهديد موسكو بملاحقة كيف أمام محكمة تحكيم في حال تخلف عن السداد.

ومنذ أشهر، بدأ نزاع بين روسيا وأوكرانيا حول الديون التي حصلت عليها كيف من موسكو في عهد الرئيس المخلوع الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش قبل ثلاثة أشهر من اطاحته وهروبه إلى روسيا. وطالبت السلطات الأوكرانية بأن تلقى روسيا عشرين في المئة من قيمة الدين كما فعل دائنو القطاع الخاص (المصارف والصناديق)، لكنّ روسيا رفضت واقترحت تمديد مهلة السداد على ثلاث سنوات.

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ «أوكرانيا فضلت التخلف عن السداد بالنسبة لالتزاماتها من الديون على إجراء مفاوضات تزيية»، مشيرة إلى أنّ الملاحظات القضائية «لا تعرقل إجراء حوار بناء من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة للدين».

وهذا الخلاف يعرقل خطة إنقاذ وضعها صندوق النقد الدولي لأوكرانيا قيمتها 17.5 مليار دولار.

وقد وافق البرلمان الأوكراني الجمعة الماضي على

اعلنت موسكو انها سترفع شكوى ضدّ أوكرانيا بسبب تخلفها عن دفع دين مستحق لها بقيمة ثلاثة مليارات دولار

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ «أوكرانيا فضلت التخلف عن السداد بالنسبة لالتزاماتها من الديون على إجراء مفاوضات تزيية»

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع في موسكو مع الزميلة الأوكرانية يانوكوفيتش وثيقة تسوية الديون

سجلت كوريا الجنوبية في 2015 أكبر تراجع في صادراتها منذ 2009 بسبب ارتفاع سعر عملتها اللوون وتراجع أسعار النفط.

كما ساهم تراجع سعر الذهب الأسود في انخفاض قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لأنّ رابع اقتصاد في آسيا يصدر منتجاتها أساسها النفط.

وتأمل الحكومة الكورية الجنوبية في «انتعاش طفيف» للصادرات في 2016. لكنّ خطر حدوث تراجع أكبر غير مستبعد إذا استمر تباطؤ الأسواق الناشئة وانخفاض أسعار النفط.

ارتقاء سعر اللوون الكوري الجنوبي مقابل الين الياباني بينما خضعت الصين الشريكة الرئيسية لسول، عملتها مرات عدة.

كما ساهم تراجع سعر الذهب الأسود في انخفاض قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لأنّ رابع اقتصاد في آسيا يصدر منتجاتها أساسها النفط.

وتأمل الحكومة الكورية الجنوبية في «انتعاش طفيف» للصادرات في 2016. لكنّ خطر حدوث تراجع أكبر غير مستبعد إذا استمر تباطؤ الأسواق الناشئة وانخفاض أسعار النفط.



أعلنت وزارة المناجم والطاقة الكولومبية، في بيان أنّ شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة أرجتاج تصدير الغاز الطبيعي إلى كولومبيا بسبب عوامل مناخية.

وأضافت الوزارة أنّ الشركة الفنزويلية قالت في رسالة إلى الحكومة الكولومبية يوم الأربعاء الماضي إنّ الصادرات لن تبدأ بسبب «متغيرات مناخية».

وجاء في البيان: «بِنصّ العقد على تسليم 39 مليون قدم مكعبة يوميا من فنزويلا وهو ما يعادل حوالي 3 في المئة من الإمدادات اليومية في كولومبيا».

وتلعب شركة النفط المملوكة للدولة في كولومبيا من نظيرتها الفنزويلية إعلان موعد جديد قد تبدأ فيه الصادرات.

وتسببت ظاهرة «التيّنو» المناخية في جفاف ونقص في المياه في أرجاء كولومبيا، وتشكل الكهرباء المولدة من المساقط المائية حوالي 70 في المئة من إمدادات الطاقة في البلد الواقع في الأنديز.

ولم تردّ شركة النفط الفنزويلية على الفور على رسالة بالبريد الإلكتروني طلب التعقيب.

وكانت العلاقات بين البلدين، قد شهدت توترا، عقب اشتباكات جرت بين القوات الفنزويلية والمهربين، في 20 آب 2015، حيث أعلنت الحكومة الفنزويلية حالة الطوارئ في عدد من المناطق المأهولة بالسكان، قرب الحدود مع كولومبيا.

وقامت فنزويلا، عقب تازم العلاقات مع كولومبيا، بترحيل ألف و400 مواطن كولومبي من فنزويلا.

وفور إغلاق فنزويلا أهم المنافذ البرية التي تربط بين البلدين، على طول الشريط الحدودي الذي يبلغ ألفين و200 كيلو متر، سحب كل من الجانبين سفيره.

موسكو تقيم دعوى ضدّ كيف بسبب تخلفها عن سداد مستحقات بقيمة 3 مليارات دولار

أعلنت موسكو أنها سترفع شكوى ضدّ أوكرانيا بسبب تخلفها عن دفع دين مستحق لها بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وذلك بامر من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ كيف «في حالة تخلف عن الاداء» بخصوص التزاماتها حيال موسكو وسيتم بدء إجراءات قضائية.

وأضافت الوزارة في بيان إنّ «وزارة المالية الروسية بدأت الإجراءات اللازمة لرفع شكوى فورية ضدّ أوكرانيا، مضيفة أنّ الشكوى ستقدم أمام محكمة بريطانية.

وأعلنت أوكرانيا رسميا لالمضي أنها لن تسدد ثلاثة مليارات دولار إلى روسيا، بعدما تعذر التوصل إلى اتفاق بين البلدين لإعادة هيكلة هذا الدين، ورغم تهديد موسكو بملاحقة كيف أمام محكمة تحكيم في حال تخلف عن السداد.

ومنذ أشهر، بدأ نزاع بين روسيا وأوكرانيا حول الديون التي حصلت عليها كيف من موسكو في عهد الرئيس المخلوع الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش قبل ثلاثة أشهر من اطاحته وهروبه إلى روسيا.

وطالبت السلطات الأوكرانية بأن تلقى روسيا عشرين في المئة من قيمة الدين كما فعل دائنو القطاع الخاص (المصارف والصناديق)، لكنّ روسيا رفضت واقترحت تمديد مهلة السداد على ثلاث سنوات.

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ «أوكرانيا فضلت التخلف عن السداد بالنسبة لالتزاماتها من الديون على إجراء مفاوضات تزيية»، مشيرة إلى أنّ الملاحظات القضائية «لا تعرقل إجراء حوار بناء من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة للدين».

وهذا الخلاف يعرقل خطة إنقاذ وضعها صندوق النقد الدولي لأوكرانيا قيمتها 17.5 مليار دولار.

وقد وافق البرلمان الأوكراني الجمعة الماضي على

اعلنت موسكو انها سترفع شكوى ضدّ أوكرانيا بسبب تخلفها عن دفع دين مستحق لها بقيمة ثلاثة مليارات دولار

وقالت وزارة المالية الروسية إنّ «أوكرانيا فضلت التخلف عن السداد بالنسبة لالتزاماتها من الديون على إجراء مفاوضات تزيية»

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع في موسكو مع الزميلة الأوكرانية يانوكوفيتش وثيقة تسوية الديون

سجلت كوريا الجنوبية في 2015 أكبر تراجع في صادراتها منذ 2009 بسبب ارتفاع سعر عملتها اللوون وتراجع أسعار النفط.

كما ساهم تراجع سعر الذهب الأسود في انخفاض قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لأنّ رابع اقتصاد في آسيا يصدر منتجاتها أساسها النفط.

وتأمل الحكومة الكورية الجنوبية في «انتعاش طفيف» للصادرات في 2016. لكنّ خطر حدوث تراجع أكبر غير مستبعد إذا استمر تباطؤ الأسواق الناشئة وانخفاض أسعار النفط.

ارتقاء سعر اللوون الكوري الجنوبي مقابل الين الياباني بينما خضعت الصين الشريكة الرئيسية لسول، عملتها مرات عدة.

كما ساهم تراجع سعر الذهب الأسود في انخفاض قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لأنّ رابع اقتصاد في آسيا يصدر منتجاتها أساسها النفط.

وتأمل الحكومة الكورية الجنوبية في «انتعاش طفيف» للصادرات في 2016. لكنّ خطر حدوث تراجع أكبر غير مستبعد إذا استمر تباطؤ الأسواق الناشئة وانخفاض أسعار النفط.